الفصل الخامس

أثر القيد المزدوج ونمو الصناعة والتجارة في العالم الغربي على المحاسبة

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: تأطير القيد المزدوج

القيد المزدوج نظام لتسجيل الأحداث المالية لوحدة محاسبية محددة، ويستمد جذوره من نظرية التبادل الإنساني التي حكمت بأن الإنسان بطبعه الفطري يميل إلى جمع الثروة، وذلك لتقدم له منافع مستقبلية، ولكي يحصل على تلك المنافع في ظل الظروف التبادلية العادية لا بد له إما أن يتنازل عن منفعة يملكها أو يقدم تضحيات مستقبلية، وهنا يكمن ما يُعرف بمعادلة القيد المزدوج، بمعنى أننا إذا أردنا أن نحصل على منفعة آنية أو مستقبلية محددة «كشراء سيارة مثلاً» فليس أمامنا في ظل الظروف التبادلية العادية إلا التنازل عن منفعة أخرى مقابلة، «كالنقد» مثلاً، أو نلتزم بالتضحية بمنفعة أو بمنافع أخرى في المستقبل «كالاقتراض» ومن هنا تبرز أسس فلسفة نظرية القيد المزدوج. فإذا أردنا زيادة منفعة أطلقنا على هذه الزيادة لفظ «مدين» وإذا أردنا إنقاص منفعة أطلقنا على هذا النقص في المنفعة «دائن» والعكس بالنسبة للتضحيات المستقبلية، فإذا أردنا زيادة تضحية أطلقنا عليها لفظ «دائن» وإذا أردنا إنقاص تضحية مستقبلية أطلقنا عليها لفظ «مدين» وهنا تكمن معادلة القيد المزدوج، حيث لا بد أن يتساوى زيادة المنافع «المدين» مع نقص المنافع أو زيادة التضحيات في المستقبل «الدائن» والعكس بالعكس، عليه منطقياً لا بد أن يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن دائماً. ولإكمال المعادلة في ظل الوحدة المحاسبية، فإن صافي المنافع أو صافي الأصول أو ما يُطلق عليه حديثاً حقوق الملكية عبارة عن الفرق بين إجمالي المنافع العائدة للوحدة المحاسبية وإجمالي تضحياتها المستقبلية.

والمتتبع لراصدي بدايات تطور الفكر المحاسبي يلحظ حقيقتين أولهما: أن لا أحد يعرف بالدقة حتى وقتنا الحاضر من توصل إلى القيد المزدوج الذي مازال يمثل أساس النظام المحاسبي المطبق حالياً، وفي هذا يؤكد هندركسن «ما نعرفه حقاً أن نظام القيد المزدوج بدأ تدريجياً العثور على بعض من تطبيقاته في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي في بعض المراكز التجارية في شمال إيطاليا» [18].

كمـا يُلاحـظ ثانياً: أن أول دليـل أولي على تطبيقات القيـد المزدوج في المدن الإيطاليـة وجـد في سجـلات كاملة لإحـدى الشـركات في مدينة فلورنـس تسمى « Giovanni Farol» سنـة 1299/1300م وسجـلات شركـة أخـرى في العام نفسه وفي المدينـة نفسهـا تسمى «Rinieri Fini's Brother» ومن دون أدنى شك أن مسك الدفاتـر المحاسبيـة بأساليب متعددة كانت منتشرة خـلال القرن الثالث عشر في المدن الإيطالية على سبيل المثال لا الحصر [20]:

- أجـزاء من دفـتر الأستاذ لبنك Florentine في مدينـة فلورنس مؤرخ عام 1211م ويحتوي على نحو 1200 حساب لعملاء البنك شاملاً الجانب المدين والدائـن والرصيـد، بما في ذلـك اسم العميـل أو المقترض والمبلغ وتاريخ الاستحقاق وأحياناً أسماء الشهور.
- مجموعة من بعض صفحات الأستاذ لأحد تجار فلورنس للمدة من 1262 - 1296م.
- حسابـات مدينـة فلورنس للمدة مـن 1272-1278م التـي تشمل تفاصيل الأصول والتحصيل والمصروفات.
- حسابـات بنـك Peruzzi And The Acciaiuoli و Bardi في مدينـة فلورنس 1300م ويُعـد من أكثر الدفاتـر التي تم العثور عليها تنظيماً، ولقد خصص الجزء الأول من الدفتر لحسابات المدين والآخر لحسابات الدائن.
- دفاتـر شركة andcea Barbarijo للسنـوات 1431-1449م التي تُعدّ مقارنة لدفاتـر الأستاذ العـام، حيث تم إدراج القيود المدينـة والدائنة وترصيدها واستخدامها المراجع والإيضاحات.
- حسابـات بنك Medici بين الأعـوام 1497-1494م التي ظهرت فيها بشكل واضح القيود على أساس طريقة القيد المزدوج.

وتعـزز حقائق وجود القيد المزدوج في المدن الايطالية وكثافة التبادل التجاري بينها وبين المدن الاسلامية في شمال الشام فرضية تطبيق العرب والمسلمين للقيد

المزدوج، ومن ثم انتقاله إلى المدن الإيطالية، لكون تلك المراكز والمدن كانت إحدى بوابات انتقال معظم معارف العرب والمسلمين للحضارة الغربية، بالإضافة إلى كثافة التبادل التجاري بين المدن الساحلية على البحر الأبيض المتوسط وقد تكون تلك الممارسات في ذلك الزمان والمكان أخذت معها نظام التسجيل باستخدام القيد المزدوج من تلك المدن. نقول هذا كفرضية منطقية وليس لدينا دليل أولي يثبتها سوى التسلسل المنطقي لنمو الحضارات الإنسانية وتطورها وتكامل تتابعها.

ويتفق جميع متابعي مفكري المحاسبة[21] على أن أول توثيق لنظام القيد المزدوج ظهر في كتاب الأب لوكا بشيلو Loco Pacioli، الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس عشر والمسمى:

a Summate De Arithmetical، Geometrica، Proportioni Et Proportionlita

أي «الجامع للرياضيات والهندسة والاحتمالات» والذي طبع بمدينة فينيسيا في 10 نوفمبر 1494م، وعلى الرغم من أن Summa أو الجامع، فقد ركز على علم الرياضيات والهندسة إلا أنه حوى فصلاً يسمى Particularis De Computis Et Scripturis، « أي تفاصيل الحساب والكتابة» ، والشكل الآتي أحد صفحات هذا الكتاب.

LVCAE DE BVRGO.

Sũma de Arithmetica Geometria Proportioni & Proportionalita.

Continentia de tutta lopera.

De numeri e misure in tutti modi occurrenti.
Proportioni e proportionalita anotitia del .5°. de Euclide e de tutti li altri soi libri.
Chiaui ouero euidentie numero .13. p le q̃tita continue pportiõali del .6°. 7°. de Euclide extratte.
Tutte le pti del algorismo: cioe relevare. partir. multiplicar. summare e sotrare cõ tutte sue pue i sani e rotti. e radici e progressioni.
De la regula mercantesca ditta del .3. e soi fõdamenti con casi exemplari per cõmo: .g. guadagni: perdite: transportationi: e investite.
Partir. multiplicar. summar e sotrar de le proportioni e de tutte sorti radici.
De le .3. regole del cataym ditta positiõe e sua origie.
Evidentie generali ouer conclusioni n° 66. absoluere ogni caso che per regole ordinarie nõ si podesse.
Tutte sorte binomii e recisi e altre linee irrationali del decimo de Euclide.
Tutte regole de algebra ditte de la cosa e lor fabriche e fondamenti.
Compagnie i tutti modi e lor partire.
Socide de bestiami. e lor partire.
Fitti: pesioni: cottimi: livelli: logagioni: egodimenti.
Baratti i tutti modi semplici: composti: e col tempo.
Cambi reali: secchi: fittitii: e diminuti ouer comuni.
Meriti semplici e a capo danno e altri termini.
Resti: saldi: sconti de tempo e denari e de recare a un di piu partite.
Oro: argenti: elloro affinare: e carattare.
Molti casi e ragioni straordinarie varie e diverse a tutte occurrentie commo nella sequente tavola appare ordinatamente de tutte.
Ordine a saper tener ogni cõto e scripture e del quaderno in vinegia.
Tariffa de tutte usanze e costumi mercanteschi in tutto el mondo.
Practica e theorica de geometria e de li .5. corpi regulari e altri dependenti.
E molte altre cose de grandissimi piaceri e frutto cõmo diffusamente per la sequente tavola apparẽ.

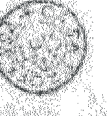

ولقد وُثق فيه لأول مرة في التاريخ نظام القيد المزدوج وحُددت أهدافه، حيث أشار بشيلو في مقدمة هذا الفصل إلى أن هدفه يكمن في إعطاء التاجر من دون تأخير معلومات عن كامل أصوله وخصومه. ومن أهمية هذا الكتاب أن ترجم خلال المئة سنة اللاحقة لطباعته إلى خمس لغات، هي: الهولندية والفرنسية والبرتغالية والإنجليزية والأسبانية، وانتشر من خلاله ما يُعرف بالطريقة الإيطالية لتسجيل الأحداث المالية للوحدة المحاسبية.

ويشير هندركسن [22] إلى أن بعض أفكار ذلك الفصل مازالت حتى الآن مطبقة بعد نحو 500 سنة من طباعته، حتى إن ليتلتون أكد أنه بالقراءة المتأنية لتفاصيله وجد قلة ما أضيف لعلم المحاسبة منذ ذلك الزمان، ولإعطاء مثال على تفاصيل ما كتبه بشيلو نورد ترجمة أوردها هندركسن نقلاً عن الترجمة للكتاب من اللغة الإيطالية إلى الإنجليزية من قبل Grivelli عام 1924م [23]، وفي هذا النص يتضح جلياً ما أشار إليه كل من هندركسن وليتلتون بقلة ما أضيف إلى تلك الأفكار. وإن تطبيقاته مازالت سارية حتى الآن، انظر إلى تفصيل إعداد ميزان المراجعة في هذا النص تجد أن الإجراءات التي حددت قبل 513 عام مازالت إلى حد ما هي الإجراءات نفسها التي يتبعها المحاسبون لإعداد الميزان في عصرنا الحاضر.

> *«بعد إقفال الحسابات، وللتأكد من دقتها يجب أن تلخص في ورقة منفصلة عن الدفاتر جميع البنود المدينة في دفتر الأستاذ وإدراجها في الجانب الأيسر من الورقة وجميع البنود الدائنة في دفتر الأستاذ وإدراجها في الجانب الأيمن من الورقة، ومن ثم جمع البنود المدينة على حدة والدائنة على حدة، ونسمي الأول إجمالي الأرصدة المدينة والآخر إجمالي الأرصدة الدائنة، فإذا تساوى إجمالي الجانبين، فإن هذا يعني دقة حفظ دفتر أستاذك، أما إذا لم يتطابق إجمالي الجانبين فإن هناك خطأ في دفتر الأستاذ يلزمك الرجوع إليه لاكتشافه وتعديله».*

يحتوي فصل «الحساب والكتابة» في كتاب بشيلو على 36 موضوعاً، خصص الموضوع الأول منها بوصفه إرشادات أساسية لممارسة التجارة، فأشار إلى أن التاجر الناجح يحتاج إلى سيولة ملائمة أو القدرة على الاقتراض وسجلات محاسبية منظمة وكذا نظام محاسبي لتغطية موقفه المالي في الحال، ويضيف أن التاجر الناجح قبل بدء نشاطه يلزمه جرد جميع ما يملك بشكل تفصيلي وتقييمه بالأسعار الجارية، على أن يبدأ بتسجيلها بالدفاتر بدأ من السيولة إلى الممتلكات الأخرى (فكرة الأرصدة الافتتاحية حالياً وأسلوب العرض) بالإضافة إلى تحديد التزاماته بدقة وبشكل مفصل إن وجدت وأن يكمل المعادلة التي تمثل الفرق بينهما ويمثل صافي ما يملك (حقوق الملكية...).

كما خصص العشرين موضوعاً الأخرى من هذا الفصل لتحديد إجراءات التسجيل في الدفاتر ابتداء من القيد المحاسبي والترحيل والترصيد، وحدد شكل السجلات كالمذكرات اليومية والأستاذ العام والتفصيلي وأسلوب التسجيل فيها، كما شدد على ضرورة التأكد من تسلسل القيود رقماً وتاريخاً. ونصح بعدم الكشط أو الحشر في الدفاتر. كما خصص بشيلو التسعة عشر موضوعاً الأخرى للمعالجات المحاسبية المتعددة وتكييفها كمعالجة السحب والإيداع في البنوك وأسلوب مطابقة حساباتها مع الدفاتر، حسابات الوكالات، حسابات المشاركة مع الآخرين، حسابات المصروفات، وخصص الموضوع الأخير لكيفية إعداد ميزان المراجعة وإقفال الحسابات وإعداد التقارير للتأجير.

ويلاحظ القارئ هنا أن التسعة والثلاثين موضوعاً التي تطرق لها بشيلو شبيهة بأي موضوعات يتم تدريسها في كتب مبادئ المحاسبة في أي جامعة حالياً، وعلى الرغم من أن الفضل يعود لبشيلو، حسب ما تم التوصل إليه من وثائق حتى وقتنا الحاضر، في وضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية كما تُرى الآن، إلا أن الفكر المحاسبي وراء تلك السجلات كان بدائياً مقارنة بالعصور اللاحقة، وهنا يشير هندركسن إلى أن النظام المحاسبي الذي وثقه بشيلو خلط بين وحدات محاسبية متعددة، فلم يتم الفصل بين عناصر القوائم المالية للتاجر والوحدة

المحاسبية، كما نراه في عصرنا الحاضر، كما أنه لم يتم تحديد الفترة المحاسبية بشكل دقيق واعتمد على بداية المشروع ونهايته، على الرغم من أن بشيلو أول من دعا إلى قياس الربح الدفتري للمشروع في نهاية الفترة المالية عن طريق إعداد حساب الأرباح ولخسائر المشروع، إلا أنه لا يتم نقله لفترة أخرى؛ نظراً لقصر عمر المشروعات، وخاصة ذات المشاركة مع الآخرين. بالإضافة إلى عدم استخدام وحدة قياس نقدية واحدة ومستقرة.

ثانياً: انتشار التجارة ونمو الصناعة في العالم الغربي

لانتشار التبادل التجاري وتعدد أدواته وبروز المؤسسات الخدمية لتسهيله، وكذا نمو الصناعة وتسارع المخترعات لاستخدامها للمصالح البشرية دور مهم في تطوير حاجات الإنسانية للمعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ومن هذا المنطلق فإن القرون الأربعة اللاحقة للتطبيق، ومن ثم التوثيق العلمي لطريقة القيد المزدوج كان لها دور فاعل في تطوير الفكر المحاسبي وتطبيقاته.

ولغرض الفائدة نستعرض سريعاً في هذه المحطة أهم التطورات خلال هذه القرون الأربع التي في رأي جل متابعي تاريخ المحاسبة كان لها دور مهم وبارز في تطور المحاسبة في أوروبا وأمريكا الشمالية، والتي تم انتشارها في كافة أنحاء المعمورة، ولن نستخدم أسلوب تسلسل الأحداث كما درج عليه معظم الكتاب؛ لذا فإنه في هذه المحطة لن يتم التركيز على الزمان والمكان ولكن على الحدث نفسه ودوره في تطوير المحاسبة، وسنتوقف في هذه المحطة قبل الوصول إلى محطة مهمة كان لها أثر الزلزال في تطوير الفكر المحاسبي وتطبيقاته ألا وهو الكساد الكبير في العالم الغربي عام 1929م.

1 - انتشار الطريقة الإيطالية وتطورها:

لم يحدث في هذه الحقبة من الزمان وفي أوج عصره تغير أساسي على طريقة القيد المزدوج. واتجهت الكتابات في ذلك الوقت إلى دراسة ميكانيكية

القيد المزدوج، وتطوير تطبيقاته في الواقع العملي، ولم يطرأ تطور محدد ومعروف على نظرية القيد المزدوج، كما سطرها بشيلو. ويُعدّ الهولندي سايمون ستيفن من أهم علماء الرياضيات الذين ركزوا على تطوير تطبيقات القيد المزدوج، ومن أهم إنجازاته تطوير الكسور العشرية وإدخالها في تطبيقات المحاسبة ودعوته إلى استخدام النظام في حسابات الدولة. كما أنه في فترات لاحقة تم انتشار الطريقة الإيطالية في بريطانيا بعد ترجمة كاستل كتاب بشيلو إلى اللغة الإنجليزية. ولقد ظهر عدة كتب في المدة ما بين 1500م إلى نهاية القرن الثامن عشر في عدة مدن أوروبية ركز في جلها على شرح أسلوب القيد المزدوج دون إيجاد بدائل ملائمة. ولعل من أهم التطورات خلال فترة الانتشار هذه تطوير فكرة مطابقة الأرباح والخسائر في نهاية كل فترة مالية بدلاً من نهاية كل مشروع كما حددها بشيلو في كتابه، ولعل هذا ما دفع المشرع الفرنسي عام 1673م إلى إلزام الوحدات الاقتصادية بضرورة إعداد ميزانية عمومية كل عامين ماليين، وتم أيضاً في هذه الفترة إظهار الحسابات الاسمية.

ولقد قدمت المحاسبة حتى تاريخ اختراع الآلة من قبل James Watt في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أداة محتملة لتوفير الحماية لأصول صاحب المشروع وأسلوبًا لتوثيق التعاملات أمام غيره من التجار والحكومة.

أما من الناحية الزمانية فيلخص Parwal [25] ثلاث حقب زمنية خلال الأربعة قرون التي تلت بشيلو أولهما المدة من 1494 – 1775. فعلى الرغم من انتشار التجارة في هذه الفترة في المدن الإيطالية وتنامي التبادل التجاري، وتوافر وثائق تؤكد استخدام نظام محاسبي في الأنشطة التجارية، وكذا توثيق نظرية القيد المزدوج وانتشاره في المدن الأوروبية خلال هذه الفترة، إلا أن هذه الفترة كما يصفها Parwal بأنها فترة الثبات، حيث ظلت المحاسبة كما هي من دون تطوير يُذكر، حيث إن النشاط الاقتصادي خلال 300 عام ظل دون تطوير مميز، ولذا فلم يتم تطوير المحاسبة تباعاً.

وثانيهما المدة من 1775م إلى 1850م التي فيها ظهرت الشركات العائلية الكبرى ذات الأنشطة والأفرع المتعددة، وهذه الشركات كانت مملوكة لعدد محدود من العائلات، تم تركيز المحاسبة وتطورها لاستخدام الملاك فقط، وعليه فلقد انصب اهتمام المحاسبة على المحافظة على الثروة وكذا احتساب التغيرات فيها بين فترتين ماليتين.

وثالثهما المدة من 1850م – 1900م التي ظهرت فيها الشركات المساهمة العملاقة، وذلك بداية الثورة الصناعية، ولذا بدأت فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وتطوير الوحدة المحاسبية، مما أدى إلى التحول من قائمة المركز المالي إلى قائمة الدخل. وتزايد عدد الشركات المساهمة، طالبة الملاك المتعددة (المساهمين) لضرورة نشر القوائم المالية لتلك الشركات، ولقد تطور دور المؤسسات المالية من بنوك وبيوت خبرات مالية، وتطوير البورصات المالية لتداول الأسهم، وتزايد عمليات الاقتراض لتمويل المشروعات وتزايد عدد المستفيدين ونوعيتهم من القوائم المالية، فظهرت في خلال تلك الفترة فكرة الدورية وكذا فكرة الدخل المحاسبي وضرورة تقسيمه بين المقترضين (فوائد)، والحكومة (ضرائب) واحتياطيات ومن ثم للمساهمين. كما تعززت فكرة استمرارية الوحدة المحاسبية إذا لم تكن هناك مؤشرات على عدم استمراريتها، كما تعززت فكرة التكلفة التاريخية كأساس لإعداد القوائم المالية، كما برزت فكرة صيانة رأس المال قبل عمليات توزيع الأرباح، أو ما يعرف بالاستهلاك، وبرزت على العيان مهمة المراجعة بوصفها أساسًا لإصدار تقارير مستقلة عن الإدارة. وظهرت مكاتب محاسبية كبيرة وبدأت تظهر في هذه الفترة هيئات محاسبية تنظم شؤون المهنة في دول متعددة. هذا من ناحية التطورات المحاسبية فكريًا ومهنياً خلال هذه الحقبة الزمانية، ولكن هناك أحداثًا تتعلق بتطور نماذج الأعمال والتشريعات كان لها دور مباشر أو غير مباشر في تطور الفكر المحاسبي وتطبيقاته، ولعل من المفيد سرد أهم تلك الأحداث تسلسلياً [26]:

- أُسست أول شركة مساهمة بريطانية عام 1550م تحت اسم Russia Company لغرض البحث عن معابر للدخول إلى شمال شرق آسيا.

- أُسست شركة الهند الشرقية العملاقة عام 1600م للتجارة مع آسيا، وعين السيد T. Steven أول محاسب لها.
- بدأ النشاط المصرفي goldsmith عام 1633م في لندن، ولقد كانت جل الودائع بالسبائك، ثم بدأ يُصدر عام 1660م إيصالات بالودائع، ولقد تطورت الفكرة وأصبحت إيصالاته مقبولة كأداة للدفع بدلاً من السبائك المعدنية.
- أُسس بنك بريطانيا كشركة مساهمة عامة عام 1694م وبدأ يُصدر أوراقاً مالية مقابل السبائك الذهبية، وكانت تُكتب باليد، ثم تحولت إلى أوراق نقدية مطبوعة.
- تم اعتماد الأوراق النقدية المصدرة من بنك بريطانيا ومصرف Goldsmith بوصفها وحدة نقدية قابلة للتبادل عام 1704م.
- تم بناء أول وأكبر مصنع في بريطانيا عام 1709م من قبل Abraham Darby ويُعدّ هذا المصنع مهماً، لكونه مدخل الحضارة الغربية للثورة الصناعية.
- شهد عام 1720م أول عملية إفلاس كشركة مساهمة عملاقة تسمى The South Sea Co.. مما اضطر الدولة لتعيين مصفي لها يسمى Charles Snell اكتشف عمليات فاضحة، ولقد فقدت الشركات المساهمة بريقها مدة طويلة. كما عزز دور المراجعة المستمرة كأساس لمراقبة أداء الإدارة.
- اخترع James Watt الآلة البخارية عام 1769م، وسوقت بشكل تجاري، بحيث تم استخدامها في مصانع النسيج والحديد، بدلاً من العنصر البشري عام 1782م. ويُعدّ هذا الحدث مفتاح الحضارة الغربية المعاصرة، وذا تأثير على نماذج الأعمال.
- يُعدّ Josiah Wedgwood أول من استخدم نظام التكاليف في إدارة المصانع، وذلك عام 1770م، حيث بنى نظام تكاليف فرّق فيه بين تكاليف التصنيع والمصاريف العامة.

obeikan.com

- أُسست في عام 1773م أول بورصة في العالم لتداول أسهم الشركات المساهمة في لندن، ولقد اقتضتها ضرورة تجميع الأموال الكبيرة لغرض البناء الأهلي والاستثمار في المصانع، ولقد بنيت أول بورصة في العالم في لندن عام 1802م.
- أسس في عام 1789م أول مصنع في أمريكا، ويُعدّ هذا المصنع بداية امتداد الثورة الصناعية في أمريكا الشمالية تبعه لاحقاً أول مصنع نسيج في أمريكا بشكل آلي عام 1814م.
- بدأ نشاط القطارات في أمريكا عام 1827م.
- تم في عام 1831م في بريطانيا الاعتراف بالمحاسبة بوصفها مهنة من ضمن المهن المعترف بها، حيث تم اعتمادها بموجب قانون الإفلاس الصادر في العام نفسه.
- تم في عام 1844م إصدار نظام تسجيل الشركات في بريطانيا، ألزمت تلك الشركات بإعداد القوائم المالية ونشرها للعامة، كما ألزم أيضاً ضرورة تعيين مراجع قانوني بعد تقرير عن أنشطتها المالية.
- أسس William Deloitte أول مكتب محاسبة في مدينة لندن عام 1845م، أعقبه Samuell Price، Edwin Waterhouse عام 1849م، ثم أعقبه W. Copper عام 1854م ومن ثم W. Peat عام 1867م، ولقد كان لإنشاء هذه المكاتب دور مهم في تطوير الفكر والطبيعة المحاسبية، وكذا ارتقاء مهنة المراجعة القانونية.
- إصدار أول نظام ضريبي في أمريكا في عام 1862م، ولقد كان لهذا النظام دور مهم في تطوير مهنة المحاسبة واستخدام خدماتها من قبل العامة.
- أُسس في مدينة نيويورك عام 1895م أول مكتب محاسبة تحت اسم Haskins & Sells.
- تم إصدار قانون Interstate Commerce Act في أمريكا عام 1887م وفيه حدد أُطر تأسيس الشركات وركائز النظام المحاسبي الموحد.

- شهد عـام 1890م استخدام أول آلة للعد باستخدام الأوراق المخرمة، وكان ذلك للغرض الإحصائي السنوي للسكان في السنة نفسها، ولقد كانت شركة Tabulating Machine Co هـي نـواة بدايـة شركـة Ibm واستخدام النظام الآلي في المحاسبة.
- أُسست أول شركة برأسمال يتجاوز بليون دولار للصلب والحديد من قبل بنك J. P Morgan وعين مكتب Price مراجعاً لها.
- أُسس في عام 1914م البنك المركزي الأمريكي تحت اسم Federal Reserve وكان له دور مهم في تطوير المحاسبة ونظام مراقبة البنوك.

2 - الثورة الصناعية والتغيرات التكنولوجية

لعـل اخـتراع الآلـة في منتصف القـرن الثامن عشـر نقطة مهمـة أدت إلى تحـولات كبيرة في مجال العلم والتجارة انعكس أثرهـا بشكل مباشر وغير مباشر علـى علم المحاسبة وتطبيقاتـه. ولا شك أن إدخال الآلـة في الصناعة ساعد على زيادة الإنتاج ورفع من الكفاءة، وظهرت النظريات والتطبيقات الإدارية التي بدأت تـبرز كأساس لإعادة هيكلة المؤسسات التجارية، كما تبع ذلك تطوير في الخدمات المساعدة كالمؤسسات المالية، وتعددت أساليب ونماذج تمويل المشروعات، كل ذلك وغـيره أدى إلى ضرورة استيعاب مثل هذه التطـورات في النظام المحاسبي، سواء من ناحية المعالجة أو تحديث التسجيل والعرض والإفصاح لتلك المؤسسات.

ولا شـك أن التغـيرات التكنولوجية التـي حدثت في أوروبـا الغربية في القرن التاسـع عشـر أدت إلى تطويـر النظام والفكـر المحاسبي بشكل كبـير، ومن أهم هـذه التغيرات بدأت على سبيل المثال، لا الحصـر تنمو فكرة الاستهلاك بوصفها أساسًـا لتوزيع تكاليـف المصانع الضخمة على سنـوات استخدامها، ولكن لم تكن فكـرة الاستهلاك وتطبيقها سداً مانعـاً لتوزيع رأس المال وصيانته له، ولا شك أن الثـورة الصناعية ونمو أحجام الاستثمارات في بناء المصانع عزز هذه الفكرة بدلاً ممـا كان سابقاً، حيث إن الاستهلاك لم يكن مهماً؛ نظراً للأهمية النسبية القليلة

للموجـودات الثابتة. كما أن ظهـور المصانع الضخمة أبرز فكـرة الإدارة العلمية، حيث تحتاج إدارة المصانع لقياس أداء عامليها إلى معلومات تفصيلية عن التكلفة، ممـا تطور معـه فرعاً جديداً مـن المحاسبة لتحديـد قيمة تكاليـف الوحدة وكذا إمـداد الإدارة بتقارير دورية عـن تفاصيل العملية الإنتاجيـة «المحاسبة الإدارية» ولقـد بذل علمـاء الإدارة في القرن التاسع عشر جهداً جمـاً في بناء وإعادة هيكلة المصانـع وتحديد التقارير التفصيليـة الداخلية والخارجية، ممـا أثر بدوره على تسليـط الضوء على أهمية المحاسبة كأداة أساسيـة لإمداد متخذي القرار، سواء كانـوا داخليين أو خارجيين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الفاعلـة، ونظراً لضخامة الاستثمارات في تلك المشروعات، وبدء عصر جديد من التحليـل المالي للمشروع علـى المدى الطويل بدلاً من العمل التجاري قصير الأجل، فلقد نمت أفكار محاسبية حديثة في ذلك الزمان تُجاري مثل هذه الأفكار، كتطوير فلسفة استمرارية المشروع، والنظر إلى المشروع على أساس أنه دوماً مستمر ما لم تتوافـر أدلة أساسيـة وموثقة على عكس ذلك، وانعكس هذا دون شك على ضرورة التفرقـة بـين رأس المال والأرباح، وأنـه لا يجوز توزيع أرباح؛ حتـى يتم التأكد من صيانـة رأس المال، كما عزز أيضاً ضـرورة التقيد بالكلفة كأساس لقياس الأصول الثابتـة؛ لكونهـا أداة إنتاج، وليست أداة لإعادة البيع، كمـا كان يحدث في الأزمنة السابقة ذات النشاط التجاري.

3 - بدء صناعة النقل الحديدي

أدى ظهـور صناعـة النقـل الحديـدي (القطـارات) كأداة أساسيـة للنقـل الشخصـي والتجاري دوراً مهماً في تطوير وتقرير بعض الأفكار المحاسبية خلال القرن التاسع عشر. فلقد مُد أول طريق للسكك الحديدية في بريطانيا عام 1825م كمـا أُسست شركة عملاقة في أمريكا لإنشـاء أول خط حديدي عام 1827م. ولقد ساعد إنشاء السكك الحديدية على التبادل التجاري بشكل متسارع، مما أدى إلى نشاط تجـاري وصناعي، ومن ثم انعكس أثره على تطوير الأنظمة المحاسبية. كما أن فكـرة صيانة رأس المال، ومن ثم صـدور التشريعات التي تُلزم شركات السكك

الحديدية بضرورة احتساب الاستهلاك قبل توزيع الأرباح، مما عزز فكرة ضرورة فصل الدخل عن رأس المال. كما أن فكرة توثيق العمليات المالية كأساس للقيد المحاسبي تأهلت في صناعة السكك الحديدية.

4 - ظهور الشركات المساهمة

يرى كثير من كتاب تاريخ المحاسبة أن بدء ظهور الشركات المساهمة كان نقطة تاريخية مهمة في تطور النظام المحاسبي، سواء من ناحية القياس أو العرض أو الإفصاح. إن بداية تأسيس الشركات المساهمة يرجع بالدرجة الأولى إلى نمو التجارة البحرية في القرن السابع عشر، حيث تعبر المحيطات بواخر عملاقة للتجارة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. وبدأت نواة تأسيسها من خلال مشاركة اللوردات الإنجليز في الاستثمار في تلك الرحلات، ولقد صادف أن بعض تلك الرحلات عجز عن توزيع رأس المال وأرباح الرحلة عند وصوله إلى بريطانيا، فاتفق قبطان السفينة مع الملاك على إصدار وثائق مشاركة في الرحلات القادمة، على أن تُصفى في نهاية كل رحلة، وسميت في ذلك الحين بـ «Terminating Stocks» وتطورت تلك الوثائق إلى أن تحولت بموجب القانون في عام 1657م إلى وثائق دائمة مشاعة، ثم تداولت في السوق دون ارتباطها برحلة معينة أو وقت معين. ولعل تأسيس شركة الهند الشرقية عام 1600م تبعها تأسيس بنك بريطانيا كشركة مساهمة بعد نحو مئة عام بوادر أساسية لتأسيس الشركات المساهمة العملاقة، ولقد كانت الشركات المساهمة أداة رئيسة للاستثمار، وتزعزت في عام 1720م ثقة المستثمرين نظراً لإفلاس واحدة من أكبر الشركات المساهمة؛ نتيجة الغش والتلاعب. ولقد انتقلت فكرة الشركات المساهمة إلى السواحل الأمريكية، حيث حملها المهاجرون الجدد، وعمّ نشاطها واعتبرت الوسيلة المثلى لإدارة الأعمال الصحيحة. ولقد قامت تلك الشركات بدور بارز في تطوير الحضارة الغربية، سواء المادية أو التكنولوجية أو المنتظمة.

ولعل أهم تأثير لتلك الشركات على مهنة المحاسبة هو إبراز فكرة فصل الإدارة عن الملاك، وبروز فكرة الوحدة المحاسبية وكذا الاستمرارية، كما برزت

طبقة جديدة في المجتمعات تسمى «المستثمرين» وبأعداد كبيرة، وهؤلاء المستثمرون لم يكن لديهم القدرة على الحصول على المعلومات المالية بشكل فردي، مما اقتضى الأمر إلى الضغط على الشركات بضرورة الإفصاح السريع عن نتائجها، بالإضافة إلى ضرورة تعيين مراجع قانوني مستقل لمراقبة حساباتها بالنيابة عن طبقة المستثمرين. ويمثل المستثمرون طبقة ذات تأثير سياسي في المجتمع عند تجمعهم، كل ذلك أثر على السياسيين في وضع التشريعات التي تحمي حقوقهم، ومن هنا برزت أهمية ودور الشركات المساهمة في تطوير النظام المحاسبي، وذلك بإدخال جانب إصدار التشريعات التي تقنن القياس المحاسبي والعرض والإفصاح وكذا مراجعة القوائم المالية، ولقد كانت الشركات المساهمة الشرارة التي أوقدت التطور المهني والرقي بالأنظمة المحاسبية.

5 - تأسيس البورصات العالمية ونمو المؤسسات الحكومية

أدى انتشار الشركات المساهمة العملاقة أولاً في أوروبا وانتقالها لاحقاً إلى أمريكا إلى تدخل السلطات السياسية في تنظيم تداول الأوراق المالية لتلك الشركات، بالإضافة إلى سن التشريعات المنظمة للتداول وكذا التشريعات الملزمة للإفصاح عن المعلومات المالية بأسرع وقت ممكن مسبقاً لعمليات التداول باستخدام معلومات موثقة. ولقد أسست أول بورصة في العالم لتداول أسهم الشركات المساهمة في لندن عام 1773م. وكان من نتائج تلك البورصة إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية، إلا أن التشريع البريطاني الذي صدر في عام 1884م لتسجيل الشركات في البورصات، كان النواة الأساسية لإلزام الشركات المساهمة في إعداد قوائمها المالية الدورية، وكذا تعيين مراجع قانوني لمراجعة حساباتها. ولقد بدأ تأسيس البورصات العالمية في أوروبا، ثم انتقلت بعدها إلى أمريكا.

كما أن نمو المؤسسات الحكومية وتشريعاتها وإعادة تطويرها في أوروبا ومن ثم في أمريكا لاحقاً كان له دور مميز أيضاً في تطوير النظام المحاسبي خلال

الأربعة قرون اللاحقة لبشيلو، في عام 1704م صدر أول تشريع في بريطانيا يؤكد التعاملات بالأوراق المالية ويُعزز الثقة فيها والصادرة من مصرف Goldsmith ويُعد هذا أول تشريع لوحدة القياس النقدي باستخدام الأوراق النقدية، تبعه لاحقاً تشريعات حكومية عدة لتنظيم الصناعة والتجارة وتبادل الأسهم، كما أن تنظيم الحكومة الأمريكية عام 1789م بموجب تشريع فيدرالي عزز دور المحاسبة، حيث إن ذلك التشريع وضع الأسس واللبنات الأولى للنظام المحاسبي الحكومي الموحد. ولعل تنظيم وزارة الخزانة الأمريكية وإعطاءها الصلاحيات لبناء مثل هذا النظام ساعد مهنة المحاسبة وتوسيعاتها بطريق مباشر في ذلك الزمان، بالإضافة إلى أن صدور الأنظمة المانعة للاحتكار وإنشاء المؤسسات الأهلية لمراقبة تنفيذه كان له دور أساسي في إبراز دور المستهلكين والمستثمرين في التأثير على قرارات الشركات. كما أن صدور أنظمة تسجيل الشركات وما تبعه من إنشاء المصالح الحكومية لمتابعته ومراقبة أداء الشركات وإلزامه المراجعة المستقلة أضفى على مهنة المحاسبة دوراً بارزاً في النشاط الخدمي.

6 - سن الضرائب

قام النظام الحكومي الغربي على تمويل مشروعاته الميدانية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة من المواطنين والشركات، وبما أن إعداد الربط الضريبي يحتاج إلى معلومات مالية تاريخية، فلقد أثرت قوانين سن الضرائب أيضاً على تطوير مهنة المحاسبة. واستعانت الشركات بالمحاسبة لأغراض إعداد ربطها الضريبي السنوي، حيث دفع كما في النظام الضريبي المشرعين إلى ضرورة تطوير الإجراءات المحاسبية. ولقد صدر أول نظام ضريبي في بريطانيا في عام 1799م وعُدل لاحقاً في عام 1862م، وبُدِئ فرض الضرائب على الشركات المساهمة عام 1909م، كما أُرجع في عام 1913م النظام الضريبي على الدخل الفردي. ولقد تمّ في عام 1918م الانتباه لفكرة التفرقة بين الدخل لأغراض الضريبة والدخل المحاسبي.

7 - تطور النظام البنكي

يُعد النظام البنكي عماد أي اقتصاد؛ نظراً لارتباطه المباشر مع عامة الناس والمؤسسات المالية الأخرى، وقد كان النظام البنكي المصدر الأساسي لتوحيد وحدة قياس نقدي سليمة. ومنذ بدء تطوير ذلك النظام أخذ يعمل على إيجاد السبل الرقابية الصارمة على كافة أعماله. ومن ثم، فإن فكرة الرقابة على أنشطة البنوك أدت دوراً مهماً وبارزاً في تطوير مهنة المحاسبة. بل قد يقول قائل: إن فكرة بناء أنظمة الرقابة الداخلية للوحدات المحاسبية كان مصدرها الأساسي القطاع البنكي حيث إن بناء أنظمة محاسبية متطورة كان نتيجة نمو القطاع البنكي. وساعد تطوير البنوك المركزية على تعزيز فكرة مراقبة البنوك بشكل مستمر، وكذا تعزيز مهنة المراجعة المالية. ولعل تطوير القطاع البنكي للأدوات المالية حفز المحاسبة على دراسة سبل القياس المحاسبي لتلك الأدوات ووسائل عرضها والإفصاح عنها ويُعد المصرفي Goldsmith أول بنك في التاريخ يصدر أوراقاً مالية (بنكنوت) في بريطانيا عام 1633م، واُستخدمت كأساس لوحدة القياس النقدي في الأنظمة المحاسبية آنذاك، وتبعه بصفة رسمية بنك بريطانيا (كشركة مساهمة).

8 - تأهيل التشريعات التجارية

لعل نمو حاجات المجتمع إلى خدمات المحاسبة خلال الأربعة قرون اللاحقة لبشيلو زادت من قاعدة المستفيدين من المعلومات المالية، ومن ثم زاد اهتمام السياسيين بإصدار التشريعات التي تُنظم عمليات التبادل التجاري وتقنن أطرافه أفراداً ومؤسسات. ولقد كان لشن هذه التشريعات دور مهم في تطوير الفكر المحاسبي ومن ثم مهنة المحاسبة.

ويُعد قانون الإفلاس البريطاني عام 1831م أول تشريع تجاري اعترف رسمياً بمهنة المحاسبة وحدد مسؤوليات المحاسب وعلاقته بالشركة. كما يُعد القانون التجاري المنظم الأساس لتسجيل الشركات عام 1844م والملزم لها قانوناً بإعداد القوائم المالية من قبل مراجع قانوني مستقل. أما في أمريكا فقد صدر قانون عام

1887م الخاص بالتجارة بين الولايات المتحدة، وكان له دور في تأكيد أهمية دور المحاسبة. بالإضافة إلى إصدار التشريعات الضريبية التي أوجدت الطلب على خدمات المحاسبين في أوروبا وأمريكا.

9 - تأسيس التجمعات المهنية

على الرغم من أن أول تأسيس لمكتب محاسبي قانوني تم في لندن عام 1845م، إلا أنه لم يتم تنظيم المحاسبين تحت مظلة هيئة واحدة إلا في عام 1880م عندما تكون معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز الذي حدد فيه اللائحة الداخلية للمعهد بما في ذلك تحديد شروط العضوية وأدائها وتنظيم قواعد المهنة بشكل تفصيلي، ولقد سبق هذا التنظيم، كما يشير بعض المؤرخين معهد المحاسبين القانونيين الهولندي الذي أسس عام 1854م في مدينة أوتبرة. كما تأسست أول هيئة للمحاسبين القانونيين في أمريكا عام 1887م تحت اسم American Association Of Public Accountants وتم عقد أول امتحان زمالة في ولاية نيويورك عام 1896م واُعترف رسمياً بالمحاسبين بعد ذلك في ولايات أخرى، بعدها انتشرت المهنة في جميع الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت إلى جميع دول العالم. كما أعقب ذلك تأسيس هيئات متعددة غير حكومية تُعنى بمهنة المحاسبة في كافة جوانبها، سواء الضريبية أو الإدارية أو الحكومية.

ولقد كان لجمعية المحاسبة الأمريكية، التي أسست عام 1916م تحت اسم «جمعية المساعدة المحاسبية الجامعية» ، دور بارز ومميز في تشجيع التعليم الجامعي ورسم خططه، وكذا تشجيع البحث العلمي الذي مهد بشكل مباشر لتنظيم المهنة في الغرب خاصة والعالم عامة.

ولا شك أن تنظيم المهنة في أوروبا الغربية ولاحقاً في أمريكا أدى دوراً مهماً في تطوير المهنة وكذا علم المحاسبة، حيث أضحى للمحاسبين مجمعات مهنية ومجمعات علمية مركزية تحمي حقوقهم وتساعد على تطوير المهنة، سواء بالتطبيق أو التعليم أوالتدريب، وقد أثر هذا التوجه في القرن اللاحق في كثير من دول العالم.

ثالثاً- الكساد الكبير: فقد الثقة والإصلاح المهني

تميز العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي، وبُعَيد الحرب العالمية الأولى، بازدهار كبير في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا، وامتد الازدهار حينذاك إلى بعض دول مستعمراتها، فلقد طغت في هذا العقد أفكار مدرسة الاقتصاد الحر، حيث تنامى الإنتاج الصناعي لتلبية الحاجات المتزايدة للاستهلاك، وتبعه ازدياد فرص العمل وارتفاع كبير في مستوى المعيشة وتنامي المدخرات لدى مواطني تلك الدول، ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي وظف جلها في الأدوات المالية كالأسهم في البورصات.

ولقد شهدت تلك الفترة ازدهاراً مهولاً لأسعار الأدوات المالية بمختلف أنواعها، فارتفعت أسهم بعض الشركات المساهمة إلى مئة ضعف قيمتها الاسمية، بحيث أصبحت البورصة الشغل الشاغل للمواطن العادي، ولم يكن اعتماد ارتفاع أسعار الأسهم حينذاك بناءً على التحليل المالي الأساسي، كون اعتماد جل المستثمرين على الإشاعات دون القوائم المالية، ومما زاد من الإشكال عدم وجود أسس محددة ومقننة لإعداد القوائم المالية ومراجعتها، بالإضافة إلى تأخر إصدارها.

وفجأة ومن دون مقدمات، وقع الزلزال المالي كما يصفه بعض المؤرخين، وكما قادت أمريكا النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي خلال عقد العشرينيات، قادت أيضاً فترة الكساد والانحسار. ونظراً للمبالغة في أسعار أسهم الشركات المساهمة في بورصة نيويورك، فلقد بدأت المشكلة في أواخر شهر أكتوبر عام 1929م، حيث خسر مستثمرو تلك البورصة أكثر من 90% من استثماراتهم في يوم واحد، وزادت الخسائر في ذلك اليوم لتتعدى 15 بليون دولار، وانسحب هذا الانحسار الهائل في بورصة نيويورك إلى جميع بورصات الدول الأوروبية.

ولقد تبع ذلك خسائر اقتصادية هائلة تبعها انحسار لكافة أوجه الحضارة في الغرب، فعلى سبيل المثال أفلس أكثر من 9000 بنك في أمريكا، وارتفعت نسبة

البطالة إلى أكثر من 30% من القوى العاملة، ولقد وصل الأمر إلى عدم استطاعة بعض الحكومات والشركات دفع رواتب موظفيها.

ولقد كانت آثار الكساد الاقتصادي في الدول الأوروبية أكثر عنفاً، سواء كان في الإنتاج أو التوظيف أو الاستثمار، وامتدت تداعيات أثر هذا الكساد على اقتصاديات جل دول العالم الأخرى. ويذكرنا أجدادنا بحالة الفقر والجوع التي عمت الجزيرة العربية في ذلك الوقت.

ولقد أثر هذا الزلزال المالي على كافة طبقات المجتمع وعلى رجال الأعمال البيروقراطيين والسياسيين على وجه الخصوص، وتسابق كتاب الاقتصاد والاجتماع في محاولة لتنظير أسبابه وآثاره، وكذا محاولة اقتراح الحلول الإستراتيجية والتكتيكية للخروج من الأزمة ودفع عجلة النمو الاقتصادي. كما بدأ البيروقراطيون والسياسيون معالجة تبعات هذا الحدث. ولقد وصل جلهم إلى أن السبب الرئيس وراء انهيار أسعار الأدوات المالية ومن ثم امتداد أثره إلى الكساد يعود إلى عدم توافر المعلومات المالية الموثقة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وألقى بعضهم اللوم على مهنة المحاسبة؛ لإنتاجها معلومات مالية عن الشركات المدرجة في البورصات لم تكن عاكسة لواقعها. ومن هذا المنطلق سميت هذه الفترة بالحدث الذي أيقظ ممتهني المحاسبة ومنظريها لقبول التحدي الاجتماعي والعمل على إحداث ثورة في المحاسبة نظرياً وعملياً.

ولقد بدأ الإصلاح في بيئة الأعمال وانعكس ذلك في الخروج من أزمة الكساد إلى نمو اقتصادي، خاصة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن تلخيص مظاهر الإصلاح في بيئة الأعمال ومن ثم ما انعكس على مهنة المحاسبة، حتى نهاية عقد الأربعينيات في أمريكا فيما يلي[27]:

1 - إلزامية تقرير مراجعي الحسابات

كما أسلفنا، فإن القانون الإنجليزي الصادر عام 1844م قد ألزم جميع الشركات المساهمة المسجلة في بورصة لندن بإعداد قوائم مالية سنوية، وعلى

الرغم من أن بورصة نيويورك تطلبت إعداد ونشر مثل هذه القوائم لجميع الشركات المسجلة فيها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلا أنه لم يتم تطبيقه إلا في بداية القرن العشرين، ولقد تم تطوير القانون ليشمل تقارير مالية عام 1926م، ولكن لم يتم التزام الشركات بإعداد التقارير المالية المرفقة بالقوائم المالية السنوية معتمدة من مراجع قانوني إلا في عام 1933م أي بعد الكساد الكبير.

كما ألزم القانون أيضاً بأن يتم إعداد القوائم المالية على أساس ما أصدره البنك الاحتياطي من تعليمات عام 1929م، بحيث تكون القوائم المالية عادلة وتستخدم سياسات محاسبية ثابتة وعلى أسس محاسبية مقبولة.

ولا شك أن هذا القرار كان له أثر إيجابي على مهنة المحاسبة في أمريكا وامتد أثره إلى جميع دول العالم وإلى وقتنا الحاضر. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذا القرار كان نتيجة للضغط والانتقاد الذي واجهته المهنة بعد الكساد الكبير، حيث كانت تُعد القوائم المالية قبل ذلك التاريخ باستخدام سياسات محاسبية يتم تعديلها بشكل مستمر، فلا توجد قواعد تُحدد أساليب الاستهلاك أو المخزون أو توحيد القوائم المالية، كما أن جل الشركات ترفض الإفصاح عن إيراداتها بحجة سريتها؛ خوفاً من المنافسة.

2 - الضغط السياسي على المهنة

لقد تميزت السنوات القليلة اللاحقة للكساد الكبير بالضغط الشعبي على السياسيين لإصلاح بيئة الأعمال، فعمل السياسيون جاهدين لتحقيق هذا الهدف، وكان من أهم الإصلاحات إصدار قوانين عدة منها قانون الطوارئ البنكي وقانون المصداقية في تداول الأسهم وإنشاء شركة تأمين الودائع الفيدرالية، مما انعكس أثره على إعادة فتح البنوك لأبوابها مرة أخرى وبشكل متزايد، كما لحق الضغط السياسي مهنة المحاسبة بشكل خاص لاتهام بعض السياسيين مراجعي الحسابات بالتسبب في الكساد الكبير، ولقد ظهرت أصوات تُطالب الحكومة والكونغرس بضرورة أن يتم تعيين محاسب حكومي يُراجع القوائم المالية لكل شركة مساهمة

مدرجة في سوق الأوراق المالية. كما انتشر في ذلك الوقت رفع قضايا في المحاكم من العملاء والمستفيدين المحددين سلفاً من القوائم المالية والمستفيدين غير المحددين سلفاً، وصدرت أحكام قاسية بتعويضات مالية عالية على بعض مكاتب المحاسبة. وإزاء هذا التحدي الكبير بدأ معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وخليفته كردة فعل لتنظيم المهنة وتحديد نطاق عمل المراجع ومرجعيته، كما عمل جاهداً بإسقاط اقتراح المحاسب الحكومي في الكونجرس. كما تم تعديل قانون المصداقية في تداول الأسهم ليشمل تقرير مراجع الحسابات، حيث لم يرد ذكر لهذه المهنة في القانون الأساسي.

3 - تأسيس هيئة تداول الأوراق المالية

يتفق جل مؤرخي المحاسبة أن قانون تأسيس هيئة الأوراق المالية في أمريكا عام 1933/1934م يُعد النقلة التاريخية النوعية لمهنة المحاسبة ليس في أمريكا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. ويرجع ذلك إلى أن القانون حدد بشكل واضح مسؤولية المراجع القانوني، كما أرسى قاعدة أن تقرير المراجع يعني أن القوائم المالية تم مراجعتها بنطاق محدود وأن شهادته تعني مدى عدالة القوائم المالية عدالة مشروطة بتطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها بدلاً من العدالة المجردة أو الصدق كما كان يُفهم من القوانين السابقة. كما أن الصلاحيات التي أعطاها القانون أثرت بشكل مباشر على كمية ونوعية المعلومات المفترض الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في البورصة.

ولقد نظم القانون أسلوب التسجيل والإدراج والإسقاط من البورصة، كما شدد على ضرورة الإفصاح الكامل عن تفاصيل الطرح الأولى Ipos من خلال أنموذج طرح الاكتتاب Prospectus وشدد القانون على إعداد نماذج تقارير نمطية للإفصاح تُعرف (K) المشهورة، وتحديد تواريخ إصدارها بشكل دوري، كما أعطى المستفيدين كامل الحق في الاطلاع على المعلومات المالية بكل شفافية. وأعطى القانون الحق للهيئة في اتخاذ قرار إسقاط أي شركة من الإدراج. ولعل أهم نقطة وردت في هذا القانون تتمثل في إعطاء الهيئة الحق في تحديد مصدر

معايـير المحاسبـة التي يعتمد عليهـا في إعداد القوائم الماليـة للشركات المدرجة. ولقـد استمرت في تلك الفترة حوارات فكرية مدة أربع سنوات لتحديد الجهة التي يُنـاط بها إصدار معايير المحاسبـة، ولقد أثرت هذه الفـترة في الفكر المحاسبي، وخُتـم هذا الحـوار بإصدار ما يُعرف بـ(Asr-4) عـام 1938 التي أعطت المهنيين حـق تنظيم وإصـدار معايير المحاسبة المتعـارف عليها. ومن هنا بـدأت المهنة في التفكير الجدي في إصدار معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

4 - تكوين نواة معايير المحاسبة

لقـد كان قرار هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عام1938م بإسناد أمر إصدار معايير المحاسبة لممتهنيها، تحديًا لهم في ذلك الوقت، فبدأ معهد المحاسبين القانونيين الـذي سمي لاحقاً بـ (AICPA) بتكوين لجنة مـن 21 عضواً لإعداد المعايير تُعرف باسم لجنـة إجراءات المحاسبة (CAP)ولقـد أصدرت هذه اللجنة خـلال عمرها الممتد 21 عامـاً 51 معيـاراً اُختصرت بعد إلغاء بعضها بما يعـرف بـ (43 - ARB)، التي مازال بعض من فقراتهـا ساري المفعـول إلى وقتنا الحاضـر. وعلى الرغم مـن الانتقادات الأكاديميـة والمهنيـة التي وجهت للجنـة وعدم اعتمادها في إصـدار المعايير على إطار فكري وتعارض بعضها، وعدم قدرتها على عكس العدالة في القوائم المالية، إلا أن هذه النشرات تُعدّ أول إصدار رسمي لمعايير المحاسبة في العالم.

5 - تنامي الفكر المحاسبي

لا شـك أن فترة ما بعد الكساد الكبير تميـزت بإثراء الفكر المحاسبي خلال عقـود الثلاثينيات والأربعينيات الميلادية من القـرن العشرين، ولقد كان لجمعية المحاسبـة الأمريكية (AAA) دور بارز في بلورة هذا الفكر،ونورد هنا موجزاً لأهم الإصـدارات في ذلك الزمـان التي أثرت على تطوير الفكـر المحاسبي، حتى يومنا الحاضر، منها:

أ- البيـان التجريبي لمبادئ المحاسبة كأساس لإعداد القوائم المالية للشركات المساهمة، إصدار (AAA)، تأليف باتون، عام 1936م.

Tentative Statement Of Accounting Principles Underlying Corporate Financial Statements.

ب- مقدمة لمعايير المحاسبة، إصدار (AAA)، تأليف باتون وليتلتون، عام 1940م.

ج- إصدارات (AAA) إلى عام 1957م التي عُدلت فيها (مبادئ المحاسبة) إلى معايير المحاسبة المتعارف عليها.

د- كتابات عالم الاقتصاد (Canning) في أوائل الأربعينيات، وخاصة انتقاداته للفكر المحاسبي تحت عنوان: (نظرة اقتصادية وتحليلية للفكر المحاسبي).

هـ- بيان مبادئ المحاسبة عام 1938م تأليف Moore، Standers، & Harfield.

تلك عينة مختصرة لما صدر خلال الثلاثينيات والأربعينيات الميلادية وأدت إلى ما يُعرف بالحراك الفكري والتي ولدت لنا أدبيات رائعة أثرت على مهنة المحاسبة ونظريتها. وسنتناول هذه الأدبيات بنوع من التفصيل لاحقاً. وخلاصة القول إن أزمة الكساد الكبير خلال الثلاثينات الميلادية والعقدين بعدها، شهدت نواة تطوير مهنة المحاسبة في أمريكا وبلورة الفكر المحاسبي، ولقد شعت هذه الإصلاحات على المهنة والفكر المحاسبي والمهني حول العالم.

أما في بريطانيا، وعلى الرغم من إلزامية إعداد القوائم المالية منذ عام 1844م كما أسلفنا، إلا أنه تم تطوير القانون بعد الكساد الكبير بشكل كامل، حيث تم إلزام الشركات بإعداد قائمة الربح والخسارة، وإلزام الشركات بضرورة الالتزام بالشفافية في الإفصاح عن الأحداث والعمليات المؤثرة على أسعار الأسهم. كما تصدى معهد المحاسبين المعتمدين (ICC) لتنظيم المهنة، تبعه إصدار معايير المحاسبة، ومعايير المراجعة في العقود اللاحقة. كما كان لكتابات (G.h. Lawson، T. A. Lee) في بريطانيا دور مهم في إثراء الفكر المحاسبي في بريطانيا وحول العالم.